عملية السلام ومطالبات اللاجئين الفلسطينيين:

دراسة في مطالبات تعويض الملكية وإعادة الممتلكات *

مراجعة: د.يوسف أبو ليلى **

يعالج المؤلف في هذا الكتاب واحدة من أكثر المسائل أهمية ذات العلاقة باللاجئين الفلسطينيين من حيث معاناتهم ومستقبل عملية السلام: مصير الممتلكات التي تركت عام 1948 والطرق التي يمكن بواسطتها معالجة مسألة تلك الممتلكات، والتي لم تعالج من قبل بشكل مرضٍ كجزء من تسوية سلمية دائمة. لأن الممتلكات كما يراها المؤلف مقدسة تلامس جوهر الكثير من المشكلات العالمية العسيرة على الحل. وهذا ينطبق بالأخص على الأراضي المقدسة حيث أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مرتبط بشكل لا فكاك منه بالأرض التي يجري عليها الصراع.

هذا الكتاب هو عبارة دراسة تفصيلية عن سبب إخفاق العرب والإسرائيليين والمجتمع الدولي، لحل مشكلة ممتلكات اللاجئين على الرغم من الجهود الواضحة طوال ستة عقود منذ عام 1948، وكيف أن المشكلة العملية والمفاهيمية أعاقت كثيراً الوصول إلى حل لهذه المسألة. ويلقي الكتاب الضوء على الأسباب التي جعلت المجتمع الدولي يخفق في تحقيق سلام شامل بين الإسرائيليين والفلسطينيين بالرغم من الجهود الجادة التي تستحق الثناء في بعض الأحيان.

وقد اعتمد المؤلف على عدد من المقاربات المنهجية كأساس لطريقة عمل فرضتها غايات وأهداف المؤلف البحثية، فقد حاول من خلال المقاربة التوثيقية المستخدمة في منهج المسح الوثائقي جمع أهم الوثائق، والنصوص، التي لها علاقة بموضوع الكتاب؛ للقيام بتحليل مضمونها لاحقاً. من خلال مقاربة توظف تحليل المضمون. فهذا الكتاب هو عبارة عن دراسة مستمدة من البحث الذي قام به المؤلف في عدد من الأماكن في ست دول في ثلاث قارات منذ عام 1999 إلى عام 2002، ويأتي هذا الكتاب كثمرة من ثمار هذا الجهد الكبير.

لقد ظهرت في الماضي كتابات وتقديرات وأرقام وخطط كثيرة بشأن أملاك اللاجئين، ولكن كثيراً منها ورد بناء

* المؤلف: مايكل فيشباخ Michael Fischbach / ترجمة: ألفرد عصفور / منشورات جامعة فيلادلفيا في احتفالية جامعة فيلادلفيا بالقدس عاصمة الثقافة العربية 2010.

** رئيس قسم العلوم الانسانية - جامعة فيلادلفيا

على التخمينات ولذلك يمكن أن نعدّ هذا الكتاب أول دراسة تأريخية لمسألة أملاك اللاجئين الفلسطينيين والنزاع العربي الإسرائيلي، استناداً إلى السجلات الأرشيفية، والسجلات السرية للجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين.

لقد استهلكت قضية ممتلكات اللاجئين الكثير من الوقت والجهد منذ عام 1948 ، من حيث حصر الخسائر وتقييمها، واستنباط دراسات ومشروعات التعويض وما شابه ذلك، أكثر من أي جانب آخر من جوانب معضلة اللاجئين فيما عدا مسألة العناية بحاجاتهم الأساسية في الشتات .

قدم المؤلف وبكل موضوعية ونزاهة حجم وقيمة الخسائر في الممتلكات الفلسطينية من خلال التركيز على التقديرات المختلفة المقدمة من العرب والإسرائيليين والأمريكيين والأمم المتحدة في العقود الماضية، وبينما توفر مناقشته لهذه المسألة المتداخلة الإطار اللازم من أجل فهم مدى مشكلة أملاك اللاجئين وبذلك تشكل شهادة لقدرة فيشباخ على تناول موضوع حساس بمرونة ونزاهة، إنه الجزء الثاني من الكتاب والذي سيكون بلا شك ذا فائدة عظمى لدبلوماسي الحاضر والمستقبل وكذلك للمفاوضين وصناع السلام.

ويرى المؤلف أنه لا توجد مسألة أخرى تثير العواطف بين الإسرائيليين والفلسطينيين مثل مسألة اللاجئين ومصيرهم النهائي، ومع أن جملة تعقيدات سياسية وإستراتيجية تجعل من حل هذه المسألة أمراً معقداً فإنه يجادل بأن «الطبيعة الواضحة الحية من اللحم والدم» لمشكلة ممتلكات اللاجئين هي بالضبط التي تعمل ضد حل المشكلة. إنه يتحدث بخاصة عن دور العذابات النفسية والعاطفية للاجئين في إعاقة المبادرات لحل المشكلة.

وبالانتقال من مناقشة الخلفيات لمشكلة الممتلكات نفسها إلى تمحيص المبادرات الدبلوماسية السابقة لحلها، فإنه يكشف عن جملة خطط ظهرت في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ويكشف المؤلف عن جملة خطط مهمة قد طالها النسيان الآن.

إن مناقشة المؤلف لخطط الماضي تعدّ ذات أهمية متميزة لأنه على غير طبيعة أطراف النزاع الذين يحملون ذاكرة جماعية لهذا النزاع تنتقل من جيل إلى جيل، لأن الدبلوماسيين والمفاوضين ليس لديهم مثل تلك الذاكرة. أي أن جيل اليوم من صناع السلام في الأغلب منقطعون عن جيل الأمس.

ويرى المؤلف أنه قبل التطلع إلى المستقبل أو محاولة حل المشكلة، فإنه علينا أولاً أن ندرس تاريخ مشكلة اللاجئين، التي بدأت مع الأحداث العنيفة للحرب العربية الإسرائيلية الأولى، ففي تقديم لمسح تاريخي نزيه ومتشكك لهذه المسألة.

ويناقش المؤلف على امتداد ستة فصول موضوعات عديدة تبدأ بخلفية تاريخية لمسألة أملاك اللاجئين الفلسطينيين، مروراً بالتقديرات المختلفة لهذه الممتلكات من حيث الحجم والقيمة، والخطط السرية والجهود التي بذلت لحلها، وبالأسباب التي أدت إلى عدم تعويض اللاجئين عن هذه الممتلكات، وانتهاء بجملة من الأفكار العملية لحل هذه المشكلة، يتخللها العديد من التحليلات والتساؤلات ومحاولة الإجابة عنها لتكون في مجملها منارة لصناع السلام عندما يتعرضون لمعضلة ممتلكات اللاجئين في مفاوضاتهم المستقبلية.

يبحث الفصل الأول من هذا الكتاب «الخلفية التاريخية لمسألة أملاك اللاجئين الفلسطينيين»، التي ظهرت بوضوح بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى والاضطرابات التي نشأت عنها عام 1948، والتي كان من نتيجتها طرد وتهجير الفلسطينيين من ديارهم تاركين خلفهم أراضيهم وممتلكاتهم والتي قامت الحكومة الإسرائيلية بمصادرتها من خلال تبنيها عدة إجراءات بتوفير الأطر القانونية لإدارة هذه الممتلكات، وقد كان من بين أكثر القوانين الإسرائيلية الجائرة، إجراءات الطوارئ الخاصة بإدارة «أملاك الغائبين»، ومنعت عودتهم وأعلنت أنها ستقوم بتعويضهم عن هذه الممتلكات، ومع مرور أكثر من ستة عقود على ذلك إلا أن هذه المسألة بقيت دون حل. ويتناول هذا الفصل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية الجديدة لمنع عودة اللاجئين ومصادرة أملاكهم. كما يركز أيضاً على الجهود الأولى للجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين (UNCCP) في التعامل مع تعويضات أملاك اللاجئين .

ويناقش الفصل الثاني مسألة هامة وهي «التقديرات المختلفة لممتلكات اللاجئين من حيث الحجم والقيمة» وهي من أهم القضايا التي تلقى الضوء على مدى الخسائر في تلك الممتلكات وقيمتها، ويعرض التقديرات المختلفة التي قدمها العرب والإسرائيليون والأمريكيون وكذلك الأمم المتحدة التي ظهرت على مدى السنوات.

ويعالج هذا الفصل أهم المشكلات المركزية المرتبطة بهذه المسألة، وألتي وجب على المفاوضين المستقبليين أن

يعالجوها. كما يتناول إشكالية مفهوم «كلمة ممتلكات» التي هي عملية محددة اجتماعياً تختلف من مكان إلى مكان ومن فترة تاريخية لفترة تاريخية أخرى لأن أحجام وقيم أي ممتلكات تعتمد على درجة عالية من الفرضيات الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية ترشد الشخص الذي يقوم بوضع التخمين المطلوب.

ويلاحظ أن معظم الدراسات الإسرائيلية وإحصائياتها لم تتطرق إلى الممتلكات المنقولة (التي تركت) وتفاوتت التقديرات العربية وتنوعت بتنوع اهتمام العالم العربي بهذه القضية. وقد كانت الأمم المتحدة هي الجهة الوحيدة التي كانت تقديراتها تاريخياً الأكثر انتشاراً والأكثر عرضة للانتقاد.

كما ويقارن هذا الفصل بين التقديرات الإسرائيلية والعربية والدولية ويبين مدى الاختلاف في الأرقام الصادرة عن هذه الجهات بخصوص مساحات وقيم ممتلكات اللاجئين عن بعضها بشكل كبير مما يعكس المفهومات العديدة لما يحدد الأراضي المهجورة وكم هي أثمانها. وقد ظهرت من خلال هذه الدراسات المختلفة تخمينات تختلف بشكل كبير مما يؤثر بدوره على التعويضات.

ويخلص المؤلف في هذا الفصل إلى أن المغزى من مناقشة هذه التقديرات يكمن فيما إذا كان اللاجئون لا يزالون يملكون الحق في أراضيهم، ماذا لو لم يرغبوا في أن يعوضوا عن الأراضي بل أن تعاد تلك الأراضي لهم؟

أما الفصل الثالث فيعالج «الخطط السرية السابقة لحل مشكلة ممتلكات اللاجئين» ويبين الجهود الدبلوماسية التي صرفت على مسألة الممتلكات في محاولة للإجابة عن السؤال: لماذا لم تفلح جهود تعويضات الممتلكات إلى عودة اللاجئين على مدى ستة عقود منذ خروجهم من ديارهم عام 1948؟

ويعالج هذا الفصل الخطط السرية السابقة لحل مشكلة ممتلكات اللاجئين والتي تعكس التفكير الدولي السائد بشأن الخطوات العملية التي يمكن أن تؤخذ في التعامل مع دعاوى الملكية للاجئين. ويعرض هذا الفصل في العديد من المشاريع الموضوعة لحل مشكلة ممتلكات اللاجئين، والتي يشكل بعضها خططاً ناضجة، وبعضها الآخر كانت مجرد أفكار ومواقف وبعضها كانت موضوعة على افتراض أن غالبية اللاجئين سيتم توطينهم بصورة دائمة خارج إسرائيل.

ويستعرض هذا الفصل أيضاً مجموعة من الخطط التوفيقية الدولية التي ظهرت ما بين عامي 1948 و 1962 بعد فترة زمنية قصيرة من خروج اللاجئين، وجميع هذه الخطط والأفكار استنبطت من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الذي أسس لفكرة التعويض في مواجهة فكرة التوطين.

يتناول الفصل الرابع الخطط التي انبثقت في الخمسينات والستينات من أجل حل قضية ممتلكات اللاجئين، ويشير المؤلف إلى ما ورد فيها من تفصيلات موضوعية ومحايدة وشاملة حول الخطط التي تعدّدت قيمة هائلة للمفاوضين والدبلوماسيين اليوم التي تتعلق بتعويضات الأملاك والتي نشأت في العقدين الأولين بعد عام 1948، قبل أن تحدث التقلبات العديدة والتغيرات والاتجاهات التي شوشت التفكير الراهن بشأن مسالة الأملاك.

ويطرح المؤلف في هذا السياق تساؤلاً مفاده لماذا لم يكن هناك تعويض ولم تكن عودة وإعادة الممتلكات؟ ويرى أن المفارقة تكمن في أن الأطراف موافقة منذ زمن بعيد على أن مطالبات اللاجئين شرعية وأنهم يستحقون نوعاً من التعويض، لكن الشيطان يكمن في التفاصيل، كما أوضحت الدراسات العديدة والتقديرات والخطط التي تناولها هذا الكتاب.

ويعرض المؤلف في هذا الفصل الأسباب التي أدت إلى عدم تعويض اللاجئين عن خسائرهم وعدم إعادة ممتلكاتهم إليهم، ويرى أن بعض تلك الأسباب تتعلق بتوجهات وتصرفات الأطراف أنفسهم، بعضها الآخر نجم عن توجهات وسياسات أولئك الذين حاولوا إيجاد سلام عربي إسرائيلي مثل الأمم المتحدة. وكان طول عمر الصراع دوراً مهماً في منع التحرك بهذا الاتجاه.

يبحث الفصل الخامس موضوع «عملية السلام ومطالبات الملكية» ويستعرض بالتحليل الجهود التي بذلت في عملية السلام العربي الإسرائيلي التي بدأت عام 1979 بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية واستمرت بالظهور في عقد التسعينات وما يليه وما نتج عنها من تسهيلات أو إعاقة قرار تعويضات الممتلكات.

كما يعالج مطالبات الملكية بعد معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية، وعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية.

وقد استعرض المؤلف في هذا الفصل مجموعة الأمثلة التاريخية وجميع المحاولات المبذولة على هذا الصعيد التي يمكن أن تساعد صناع السلام الذين سيتعاملون مع دعاوى الملكية في المستقبل في الإطار الفلسطيني الإسرائيلي

والآليات والأسبقيات والقانون الدولي والإجماع العالمي حول دعاوى الملكية الخاصة بالنزاعات الإثنية المؤسسة على دعاوى الملكية جميعها موجودة ويمكن أن تصور أدواراً قوية في الوصول إلى حل عادل للمطالب الفلسطينية في القرن الحادي والعشرين.

ويكشف الفصل السادس عن جملة من النماذج والأفكار العملية من السوابق التاريخية لحل مشكلة مطالبات اللاجئين في القرن الحادي والعشرين، والتي يمكن لصناع السلام الإفادة منها في مفاوضاتهم لصناعة السلام عندما يتعرضون لمعضلة ممتلكات اللاجئين في مفاوضاتهم المستقبلية التي يرى المؤلف أنه لا بد من أن تستأنف.

ويرى المؤلف أنه وبعد عقود من النضال في الحرب والسلم أصبح الإحباط والمرارة واليأس هو ما يميز أجواء فلسطين وإسرائيل في الآونة الأخيرة، ويبدو أن الأفكار الخلاقة من أجل بداية قوية لعملية سلام إسرائيلية فلسطينية غائبة بشكل يائس.

إن ما يتناوله هذا الفصل من مناقشة وتحليل لا يعمل على وضع خطط أو معادلات جديدة يمكن أن تساعد في أي مفاوضات فحسب، لكنه يقدم أفكاراً كانت قد ظهرت في الماضي، لكن الأمر المهم والمثير في هذه الأفكار وما يجعل منها جذابة هذه الأيام هو أن بعضها يبدو جديداً جداً وطازجاً وقد يكون جذاباً في إطار دبلوماسية القرن الواحد والعشرين كما يقول المؤلف .

إن هذا الفصل يمثل تجارب وأفكار ومقترحات لحل جوانب عديدة من مطالبات الملكية للاجئين الفلسطينيين كانت قد نوقشت في الماضي بأمل أن يؤدي ذلك إلى قدح عملية تفكير جديدة بين دبلوماسي اليوم والمفاوضين. وكما أنها تشير إلى تجارب أخرى تتضمن تجارب استرداد ممتلكات تمت مؤخراً ضمن السنوات العشر الماضية في إطار الشرق الأوسط ولكن ليس بخصوص قضية اللاجئين الفلسطينيين، وسواء قبلت كما هي أو معدلة، فإن إعادة النظر في تلك المشروعات في إطار هذه القضايا الكبرى يمكن أن يكون تجربة مثمرة في وقت اليأس الشامل. وهكذا يمكن أن تكون دراسة للسجلات الدبلوماسية للماضي بما فيها تلك المحاولات الناجحة أو التي أخفقت.

ومن الأسئلة التي طرحها المؤلف في هذا الفصل هل يمكن لقضية ممتلكات اللاجئين أن تعالج بشكل منفصل عن نوع من الاتفاق على العودة أو إعادة التوطين؟ ويرى المؤلف أن الشواهد التاريخية تجيب عن ذلك بالنفي، وبالتالي لا توجد خطط خلاقة من أجل تحقيق ذلك والأطراف جميعها ترى ثمة رابطاً وثيقاً ما بين القضيتين. ويصل المؤلف إلى حقيقة أنه قد ثبت تاريخياً أنه من المستحيل مناقشة المطالب الفلسطينية خارج القضية الأكبر والأشمل وهي ما إذا كانت إسرائيل ستسمح للاجئين بالعودة.

ويتناول هذا الفصل أيضاً أنماط التعويض وأشكال الدفع على ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين فقد محص هذا الكتاب أفكاراً عديدة ظهرت قبل وقت طويل لكنها ما زالت تحمل دلالة عملية ويمكنها أن ترشد صناع السلام اليوم. ويرى المؤلف أن الشواهد التاريخية مليئة بالأفكار الإبداعية حول أشكال الدفع وأنواع أشكال تعويضات العذابات والمعاناة التي يجب أن تشملها.

ويختم المؤلف هذا الفصل بسؤال: هل يمكن للتاريخ أن يكون مرشداً للمستقبل؟ لأن المستقبل مبني على الماضي، فالجواب هو أنه يمكنه ذلك بل ويجب عليه ذلك فعلاً عندما تستأنف المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وهذا سيتم، ويأمل المؤلف من صانعي السياسة الأخذ بدروس التاريخ المقدمة في هذا الفصل باهتمام بالغ.

لقد حاول المؤلف في هذا الكتاب رصد التاريخ الدبلوماسي لقضية ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين بقصد مساعدة الدبلوماسيين والمسؤولين اليوم فيما هم يسعون لإيجاد حل سلمي للصراع العربي الإسرائيلي، وقد ركز المؤلف على المحاولات التي سعت إلى تحديد خسائر اللاجئين في الممتلكات وعلى الخطط المتعلقة بتعويضهم، وحاول أيضاً الإجابة عن سؤال: لماذا لم يكن هناك تعويض ولا استعادة للممتلكات طوال العقود الماضية؟

كما بحث المؤلف في الشواهد التاريخية للأفكار والخطط والمقترحات والسوابق والأمثلة الراهنة من نزاعات إثنية أخرى يمكن أن تكون مساعدة لأولئك الذين يسعون اليوم لمعالجة دعاوى الملكية للاجئين الفلسطينيين في إطار سلام عربي إسرائيلي دائم.

ويرى المؤلف أن حلّ مشكلة اللاجئين في الخارج ودعاوى الممتلكات المستمرة سيتم فقط عندما تتمكن الجهود الجادة من التوجه مباشرة نحو استنباط مشروع سلام شامل يتضمن مشاركة كل الأطراف التي يمكن القول أنها عملت على تحقيقه وامتلاكه.